المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

أوراق بحثية:

المقاومة في طورها الراهن:

الدفاع الاستراتيجي بوظائف هجومية

د.علي فياض

2004/3/8

الانسحاب الإسرائيلي القسري من الجنوب اللبناني في أيار 2000، لئن شكّل تحوّلاً استراتيجياً في مسار التطورات السياسية والأمنية، إلا أنه لم يكن كافياً لإقفال الجنوب كجبهة ذات استقرار نسبي وقابلة في كل آن لاحتمالات التصعيد، ذلك أن الطرف الإسرائيلي قد ترك فعلياً عوامل اشتباك عديدة، بعضها ذو نتائج تصعيدية مباشرة وبعضها الآخر يأخذ صفة العوامل الكامنة القابلة لأن تطفو على سطح التطورات تبعاً لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وهذه العوام هي استمرار احتلاله لمزارع شبعا اللبنانية، واحتفاظة بالأسرى اللبنانيين داخل السجون الإسرائيلية وعدم تسليمه قوات الأمم المتحدة في الجنوب خرائط حقول الألغام التي تركها وراءه في الأراضي اللبنانية وهي تعد بالمئات، وقيامه بخروقات متكررة للسيادة اللبنانية، براً وبحراً وجواً. وكان الإسرائيليون قد أضافوا على هذه العوامل، في أوقات لاحقة ما يزيد الأوضاع تعقيداً، عندما هددوا بقصف مشروع لتغذية قرى لبنانية بالمايه من نهر الوزّاني الذي ينبع من الأراضي اللبنانية ويصب داخل فلسطين المحتلة، علماً أن المشروع لا يستهلك الحصة اللبنانية التي تحددها الاتفاقيات الخاصة فضلاً عن القوانين الدولية. وعندما أقدموا على زرع عبوّات في الجنوب وبيروت استهدفت ناشطين لبنانيين وأودت بحياتهم.

ولئن بدا أن إنجاز صفة تبادل الأسرى والجث برعاية ألمانية واستلام لبنان خرائط الألغام يشكّل تقليصاً لعوامل الاشتباك إلا أن استمرار العوامل الأخرى الأكثر تعقيداً، لا يسمح بتغيير فعلي في الوضعية الاستراتيجية السائدة، وهي وضعية تقوم على مرتكز جوهري، أخذت التطورات في إظهاره وبلورته، وكشفت اللثام أكثر من ذي قبل عن مدى ارتباطه بجيوبوليتيك الجنوب نفسه، أكثر من ارتباطه بعوامل إقليمية أو دولية أبعد مدى، دون أن يلغي التأثيرات المتفاوتة لتلك العوامل. فالجنوب اللبناني يبدو وكأنه رهين وضعية دائمة يمتد على مساحتها الشائكة قوس الاحتلال والتهديد الإسرائيليين، ما يجعل من المقاومة معطىً ثابتاً في تلك الجيوبوليتيك أكثر من كونها رد فعل مرحلي في حقبة سياسية خاصة.

ومن خارج هذه المقاربة، سيكون متعذّراً فهم استمرار الأساس الموضوعي للمقاومة رغم حصول ثلاثة تحوّلات كبرى في المعطيات المحلية والإقليمية والدولية: انسحاب إسرائيل من الجنوب في أيار 2000، أحداث 11 أيلول وإعلان أميركا حربها على الإرهاب. واحتلال أميركا للعراق في سياق إعادة هيكلتها لخريطة الشرق الأوسط، إذ إن معظم

توقعات المراقبين والسياسيين بعد كل من هذه التحولات كان يميل للفرضية القائلة بتضيُّق المناخ الذي تقوم عليه المقاومة أو تقلص دورها، إلا أن هذا لم يحدث بتاتاً، بل على العكس، بدت التطورات وكأنها تشير إلى رسوخ هذا الدور بدل انحساره.

فالاحتلال والتهديد الإسرائيليان في لبنان، كما ذكرنا يشكّلان الأساس الموضوعي الذي يفرض وجود مقاومة ويبرّر وظيفتها، وهما عاملان لا يوحيان بأي أثر لانتفاء وشيك لهما، خاصة وأن التهديد الإسرائيلي للبنان بأشكاله المختلفة، هو معطى بنيوي في السياسة الإسرائيلية، وكان حاضراً على الدوام عملياً وسياسياً على مدى العقود الماضية، وعلى هذا الصعيد، لا شيء يقتضي الافتراض بتغيير مستقبلي وشيك أو في المدى المنظور.

وفي مواجهة هذين العاملين، تعتمد المقاومة استراتيجية مركّبة تقوم على وضعيتين متكاملتين:

1- **الوضعية الخاصة بمزارع شبعا بصفتها أرض لبنانية محتلة**، حيث تعتمد المقاومة الحق بالمبادرة وفق استراتيجية العمليات المباغتة وجعل المنطقة المحتلة ساحة مواجهة كامنة، قابلة في كل آن للتصعيد المحتمل، وما يعنيه ذلك هو جعل مسرح العمليات بمثابة خاصرة رخوة للإسرائيليين من الناحية الميدانية، وتأكيد للحق اللبناني بالمقاومة لتحرير الأرض من النايحة السياسية. وهذا ما يظهره المنوال الزمني المتقطّع والمتباعد للعمليات، الذي يعكس أيضاً تجنباً للانجرار إلى المواجهات المفتوحة لكنه يبقى الخيار قائماً في رد دفاعي قد يؤدي إليها. إذن إن الوضعية الخاصة بمزارع شبعا محكومة بمعادلة ثابتة هي الحق بالمبادرة في عمليات المقاومة تأسيساً على كون الأرض محتلة، في منوال غير منتظم تحدده المقاومة بناءً على تقديراتها للموقفين العسكري والسياسي، ولظروف العدو وللمصالح الوطنية اللبنانية.

2- **الوضعية الخاصة بالأراضي المحرّرة في موازاة الخط الأزرق.** وهي وضعية ترتبط أساساً بالسلوك الإسرائيلي تهديداً أو اختراقاً أو عدواناً، حيث تقوم استراتيجية المقاومة على الحق برد الفعل على ما يقوم به الإسرائيلي تجاه السيادة أو الأمن القومي اللبناني، بالاستناد إلى معادلات متحرّكة، تحددها المقاومة بالتناسب مع نوعية وحدم الاعتداء الإسرائيلي. ووفق مروحة واسعة من الخيارات المتدرّجة، مع الإشارة إلى أن الأمن القومي اللبناني (مثل كل مفهوم للأمن القومي) يتصل بحماية الأفراد والمنشآت مدنية كانت أم عسكرية، والاقتصاد والأمن الاجتماعي والمصالح الوطنية الكبرى والتحالفات السياسية أو العسكرية التي تعزز الأمن الوطني. ومن هذه الزاوية، تقوم الصلة بين الاعتداء على مواقع سورية في لبنان أو داخل سوريا والأمن القومي اللبناني، ذلك أن البلدين لبنان وسوريا محكومان لمعاهدات وتحالفات مشتركة ويندرجان في إطار متصل استراتيجي واحد، بحيث إن الاعتداء على أي طرف منهما يترك تأثيراته الحاسمة على الطرف الآخر ويشكّل تهديداً له في الآن نفسه.

يتبين من أداء المقاومة الإسلامية وفق الوضعيتين السالفتين، أنه أداء يستند إلى خلفية دفاعية قامت على عدم تجاوز الحدود الدولية عملياً وعلى التمسّك بالحق في تحرير الأراضي اللبنانية في مزارع شبعا المحتلة، وبالتالي، فإن انحصار المواجهة بين المقاومة والإسرائيليين سيبقى متركّزاً داخل المزارع، بوصفها القاعدة الأساسية للمواجهة من قبل المقاومة التي تقاتل جيشاً محتلاً على أرض محتلة، ما دام جيش الاحتلال خاضعاً لقواعد المواجهة دون خروج عنها. وفي حال لجوئه إلى أي شكل من أشكال التصعيد أو الاعتداء خارج مزارع شبعا، فإن المقاومة سترد، وفق ما يرد على لسان قادتها ووفق ما أظهرته المجريات الميدانية على مدى السنوات الماضية، بما يتناسب مع حجم وشكل ونوعية الاعتداء.

في الواقع، يفترض الجانب الإسرائيلي، بحسب ما ذكر مراراً، أن لدى المقاومة الإسلامية وعلى مقربة مباشرة من الحدود، بنية عسكرية كبيرة تتشكّل من نقاط مراقبة

ومواقع وقواعد عسكرية، بعضها مكشوف وبعضها الآخر مموه تمويهاً كاملاً، وأخطر ما في ذلك، بحسب الإسرائيلي، هو إنشاء الصواريخ التي باتوا يحسبون لها حساباً في أية مواجهة محتملة أو في أية حرب ينوي شنها على لبنان أو سوريا، كل هذا يشكّل إظهاراً لبعد استراتيجي إضافي للمقاومة، بوصفها عنصراً رئيسياً في التوازنات العسكرية الإقليمية إلى جانب الأبعاد الأخرى التي ترتبط بمواجهة عاملية الاحتلال والتهديد الإسرائيليين للجنوب اللبناني. وما جرى إنجازه لغاية الآن، يظهر نجاح المقاومة في الإبقاء على ملف مزارع شبعا مفتوحاً وعلى حماية الحدود اللبنانية من الاختراف، وتشكيل مظلة حماية لمشاريع الاستفادة من المياه اللبنانية وإطلاق الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيلية، وإجبار الإسرائيلي على تسليم خرائط حقول الألغام في الأراضي اللبنانية التي انسحب منها.

على ضوء ذلك، يتضح السياق الاستراتيجي الذي يحوي قواعد المواجهة في الجنوب اللبناني، إذ إن توزع الأداء العسركي للمقاومة على وضعيتين، واحدة تقوم على الحق بالمبادرة في المنطقة المحتلة، وأخرى تقوم على الحق بالرد في المنطقة المحرّرة، يظهر الطابع العقلاني لاستراتيجية حزب الله في مقاربته لقضية شديدة الخطورة وشديدة التعقيد، ولا شك في أن الطابع العقلاني هذا قد قيَّد قدرة الإسرائيلي على استغلال المعطيات القائمة أو قلبها وتوظيفها لصالحه رغم الطابع الشديد الاضطراب الذي يخيِّم على الشرق الأوسط برمته. وفي المقابل، وفَّر ذلك للمقاومة حماية قانونية أضيفت إلى شرعيتها المزدوجة الناشئة من وظيفة المقاومة نفسها في التحرير وحق الدفاع من جهة، ومن رعاية الدولة اللبنانية للمقاومة في دورها الذي تقوم به من جهة أخرى.

وإذا ما أردنا أن نفتش عن تسمية لاستراتيجية المقاومة الإسلامية في الجنوب اللبناني في طورها الذي استقرت عليه بعد مضي ما يزيد على ثلاث سنوات ونصف من الانسحاب الإسرائيلي في أيار 2000، على أن تكون تسمية قادرة على التعبير عن مجموع قواعد المواجهة التي تراكمت في عملية تطورية إبان تلك السنوات، لوجدنا بأن التسمية الأفضل هي: الدفاع الاستراتيجي.

ونقصد بالدفاع الاستراتيجي هنا، أن الدفاع يأخذ كل الميزات الإيجابية للهجوم، إلا أنه يؤدى بمنطق دفاعي وقواعد دفاعية، إذ إن قتال المقاومة لقوات الاحتلال على أرض

محتلة هو عملية دفاعية، والتصدي لحالات الاعتداء أو المس بالسيادة أو خرق الحدود أو تهديد الأمن القومي تندرج كلها في الإطار الدفاعي، إلا أن العملية الدفاعية عندما تكتسي طابعاً استراتيجياً، فإنها تعبّر عن لحظة متقدّمة في الصراع، تملك كل القابليات والشروط كي تنفتح على بلوغ الصراع ذروته. وسواء بلغ الصراع ذروته أو راوح عند وضعيته القائمة، فإن الوظيفة المشتركة بينهما، هي في القدرة على تقييد حركة الخصم وكسر مشروعه، وربما إلحاق الهزيمة به. والتاريخ العسكري حافل بشواهد لا تُحصى، أدى فيها الدفاع الاستراتيجي إلى انكفاء الخصم وإنهاكه أو انكساره وهزيمته.

فالمشهد الاستراتيجي يزداد وضوحاً إذا ما التقطنا دلالات تلك المفارقة التي حالت لغاية الآن دون قدرة الطرف الإسرائيلي على مواكبة الإندفاعة الأميركية في الشرق الأوسط إثر 11 أيلول ودخول الأميركيين أفغانستان والعراق وإعلان حربهم على ما يسمّونهم "جبهة الإرهاب". على الرغم من السعي الإسرائيلي الحثيث لخلط مسار المواجهة مع أعدائه التقليديين مع مسار الحرب على الإرهاب المفتوح على مصراعيه عالمياً. لقد برزت مفاعيل هذا الخلط على نحو رئيسي داخل فلسطين بصورة خاصة، وعلى المستوى الإقليمي سياسياً بصورة عامة، إلا أن ترجمة ذلك على المستوى العسكري على الجبهات الأخرى لم يحصل لغاية الآين لأسباب متعددة ومعروفة، ربما أبرزها أولويات الأجندة الأميركية نفسها، لكن ذلك يجب أن لا يغيّب عنصراً جوهرياً كامناً في صلب التعقيدات العسكرية في الجنوب اللبناني وعلى المستوى الإقليمي، وهو ما نعبّر عنه بالدفاع الاستراتيجي الذي تقوم فلسفته الأساسية على جعل الإسرائيلي في موقع الإدراك جيداً ي أن أي حرب أو عدوان سيكونان ذا كلفة باهظة قد لا يكون قادراً على تحمّلها...

فالدفاع الاستراتيجي يتجلّى بوصفه نظرية التعاطي مع الحقبة الراهنة بتعقيداتها المعروفة، في ظل عدم توفر فرصة واقعية أو علية لاستراتيجيات أخرى، كالهجوم الاستراتيجي أو التوازن الاستراتيجي بمعناه التقليدي الذي كان سائداً في الثمانينات.

في خريطة الاضطراب الشرق أوسطي، ثمة مركزان رئيسيان راهنان تنطلق منهما موجات الاضطراب التي تعصف بالمنطقة، وهما العراق وفلسطين. وفي كلتا الساحتين، يواجه الأميركي والإسرائيلي مأزقين كبيرين تسببا بإنتاجهما، ثم راحت سياساتهم تعاني من الإخفاق تلو الآخر، والسياسية الإسرائيلية تتشابه على نحو درامي مع السياسة الأميركية في السعي لترحيل الإخفاق إلى خارج مركزه باتجاه توسيع دائرة الاستهداف وتعميم المسؤولية، فالأميركي يرنو إلى شرق أوسط كبير ينقذه من الغرق الانفرادي في الوحل العراقي والعمل على توريط شركاء آخرين على قاعدة جعل العراق معطى موضعي في أزمة أوسع مدى وأعمق في الخلفيات والأبعاد. أما الإسرائيلي في مواجهة العجز عن إنهاء المقاومة الفلسطينية، فيدأب على دفع المسؤولية باتجاه الخارج فيحمّل المسؤولية لسوريا ملوّحاً بتهديداته تجاهها.

في هذا الإطار، أدرج الإسرائيلي غارته الجوية على موقع عين الصاحب في سوريا التي حصلت قبل أشهر، كرد فعل تحذيري على تصاعد العمليات داخل فلسطين، إلا أن رد الفعل السوري الذي اقتصر على خطوات سياسية وقتذاك، اقترن مع تحذير من كل من سوريا وحزب الله لإسرائيل من تكرار المحاولة؛ لأنها ستواجه برد عسكري، وعلى الرغم من عودة الوضع للتصعيد ضد الإسرائيليين من قبل الفلسطينيين في الداخل، فإن إسرائيل بدت أكثر حذراً في العودة إلى تكرار ما قامت به في عين الصاحب..

في واقع الحال، تبدو سياسة المقاومة في اعتماد الدفاع الاستراتيجي وكأنها تؤدي دوراً غير مباشر في الحؤول دون انفلات المغامرات الإسرائيلية إقليمياً ودفع المنطقة إلى فوضى عسكرية عارمة. ويظهر ذلك وكأنه أيضاً يُسهم من ناحية النتائج غير المباشرة في تعزيز الاستقرار الإقليمي الذي سيبدو من غير دور المقاومة في الجنوب على درجة كبيرة من الاختلال في التوازنات القائمة الذي يفتح أمام الإسرائيلي شهية الاندفاع للتصعيد العسكري...

وتشكّل هذه المعطيات كتلة مؤثرات متداخلة تفرض على الإسرائيلي مواجهة الحقيقة الفلسطينية في الداخل... فتبدو بوصفها المسرح الأصلي الحاسم في مسار التطورات.

وهنا ثمة سؤال شديد الإثارة، غالباً ما يجري تداوله ويتعلق بالصلة القائمة بين المقاومة في جنوب لبنان والوضع داخل فلسطين.

في الحقيقة، المقاومة لا تخفي تكرار موقفها الداعم لنضال الشعب الفلسطيني ودعوتها العرب جميعاً لمساعدته عملياً وبالوسائل كافة.

إلا أن المشهد من الناحية الفعلية يكاد يتجلّى على توزّع وظائف تتكامل فيما بينها ما بين مواجهة وإشغال، فالمنطقة برمتها أقرب إلى أن تكون مجالات ذات تأثر متبادل على طريقة الأوعية المتصلة. وبهذا المعنى لا يمكن عزل تأثيرات ما يجري في الجنوب اللبناني على الداخل الفلسطيني، بل يمكن بكل واقعية إدراجهما في إطار سياق استراتيجي مشترك. وفي المرحلة الراهنة، علينا أن لا نضيّع الأهمية الفائقة لدلالات السياسة الإسرائيلية، وهي سياسة اللا وجهة، وفي أحسن الأحوال هي سياسة الهروب إلى الأمام. إذ لم يمر في تاريخ "إسرائيل" ظرف مشابه بلغت فيه السياسة الإسرائيلية هذا المبلغ من التخبّط وانعدام الخيارات الاستراتيجية. فأمام سقوط استراتيجية التسوية وعدم جدوى سياسة الحروب الشاملة بفعل غياب الأفق السياسي والعجز عن سييل الفعل العسكري إلى ناتج سياسي، وأمام استمرار الانتفاضة رغم استنفاذ كل خيارات إجهاضها، لم يبق أمام الإسرائيليين إلا سياسة الجدار، وهي سياسة لا يمكن فهمها، رغم ما تسببه من آلام ومعاناة هائلة للشعب الفلسطيني، إلا من حيث هي في جوهرها سياسة انكسار وقهقرى في مواجهة الحقيقة الفلسطينية.